

إضاءات 02



الضمان الاجتماعي في آسيا والمحيط الهادئ يواكب وتيرة التغير السريع

يمثل التغير السريع في البيئة الاجتماعية والاقتصادية لإقليم آسيا والمحيط الهادئ تحديات معينة لنظم الضمان الاجتماعي أكثر من أي إقليم آخر. ومن هذا المنطلق يقدم تقرير إقليمي جديد للإيسا بشأن التطورات والاتجاهات نظرة عميقة على التطورات الأخيرة التي تحققت على صعيد تحسين تصميم ضمان اجتماعي كاف وتمويله وتقديمه في آسيا والمحيط الهادئ. ويحمل هذا التقرير عنوان آسيا والمحيط الهادئ: منهجيات استراتيجية لتحسين الضمان الاجتماعي وهو مصاحب للمنتدى الإقليمي للضمان الاجتماعي لآسيا والمحيط الهادئ 2015 الذي سينعقد في مدينة مسقط في سلطنة عُمان من 2 إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر.

يمثل إقليم آسيا والمحيط الهادئ موطن أكثر من نصف سكان العالم ويتسم هذا الإقليم بتنوع كبير من حيث التطورات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية. وعلى الرغم من هذا التنوع، فإن غالبية البلدان في هذا الإقليم تشترك في عدد من الاتجاهات والتطورات الرئيسية المتعلقة بالضمان الاجتماعي. ومن منطلق تحليل هذه التطورات والاتجاهات واتصالها بنظم الضمان الاجتماعي، يستخلص تقرير الإيسا بشأن التطورات والاتجاهات في آسيا والمحيط الهادئ لسنة 2015 ثلاثة مواضيع تستدعي مزيداً من البحث وهي كالتالي: توسيع نطاق تغطية الضمان الاجتماعي والتميز في إدارة الضمان الاجتماعي والآثار الاقتصادية والاجتماعية للضمان الاجتماعي.

كما يتضح من خلال التقرير أن هذه المواضيع ترتبط ارتباطاً جوهرياً وهي غير قابلة للتجزئة. على سبيل المثال، يتطلب التوسيع الفعال لنطاق التغطية، كونه حقاً من حقوق الإنسان وضرورة اجتماعية واقتصادية، ليس فقط استدامة التمويل والإدارة وإنما أيضاً الدعم السياسي الذي يعتمد، بدوره، على الآثار الاجتماعية والاقتصادية الواضحة والتي يمكن تقدير إيجابيتها على برامج الضمان الاجتماعي.

توسيع نطاق التغطية في آسيا والمحيط الهادئ

مدعومة بنمو اقتصادي قوي في الإقليم منذ مطلع القرن الحالي شهدت مستويات القدرات الوطنية لتمويل حماية الضمان الاجتماعي وتصميمها وتقديمها، زيادة لم تشهدها من قبل. غير أن ذلك لا يمنع وجود تحديات معقدة تواجه صانعي السياسات ومسؤولي نظام الضمان الاجتماعي فيما يتعلق بوضع تصاميم فعالة لبرامج الضمان الاجتماعي وتقديمها بحكم العمليات الإقليمية الموازية ومنها على سبيل المثال: شيخوخة السكان وتدفقات أكبر للمهاجرين وانتقال الأوبئة وتفاوت الدخل وصعود

- يضم الإقليم أكبر بلدين مأهولين بالسكان في العالم وهما الصين (ويبلغ عدد سكانها 1.4 مليار نسمة) والهند (ويبلغ عدد سكانها 1.25 مليار نسمة)، كما أنه يمثل موطن حوالي 60 في المائة من سكان العالم والتي يشكل منها سكان المدن رقماً قريباً من النسبة العالمية ألا وهي 53.6 في المائة.
- بلغ عدد السكان المسنين (+65 سنة) حوالي الضعف (من 173 مليون إلى أكثر من 330 مليون) بين العامين 1990 – 2014 وهو مرشح أن يتضاعف مرة أخرى بحلول عام 2045. ويبلغ معدّل إعالة المسنين في شرق آسيا وشمال شرقها حالياً تقريباً 11 مسناً معالاً لكل 100 نسمة في سن العمل. ويمثل هذا المعدل ضعفي ما هو عليه في جنوب آسيا وجنوب غربها.
- يشهد الإقليم أدنى معدل بطالة مقارنة بأي إقليم آخر إذ وصل هذا المعدل إلى 4.6 في المائة في العام 2013 مقارنة بأعلى معدل وهو 10.7 في المائة في أوروبا. غير أن البطالة في صفوف الشباب في الإقليم تتجه نحو الصعود علماً أنها كانت 11.3 في المائة في العام 2013.
- تصل حصة العاملين لحسابهم الخاص وعمال الأسرة المساهمون أي أكثر أشكال «العمل للحساب الخاص» هشاشة إلى أكثر من 54 في المائة من بين جميع الأشخاص العاملين. وهي حصة يمكن أن تعتبر مقياساً تقديرياً غير مباشر للعمالة غير المنظمة على مستوى الإقليم. وظلت حصة السكان في سن العمل العاملين في الاقتصاد مستقرة على الرغم من النمو الاقتصادي الملحوظ.
- يتوقع أن يشهد معدل الفقر المدقع تراجعاً من 12.7 في المائة في 2015 إلى حوالي 5.8 في المائة في 2020 و 2.5 في المائة في 2025.
- في آسيا والمحيط الهادئ، يتمتع 47 في المائة من المسنين بإعانة الشيخوخة، بالمقارنة مع 16.9 في المائة في شبه الصحراء الأفريقية و 36.7 في المائة في شمال أفريقيا و 56.1 في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بالإضافة إلى أكثر من 90 في المائة في أمريكا الشمالية وأوروبا.
- يبلغ معدل التغطية الفعلية بموجب برامج الحماية من البطالة (سواء المعتمدة على الاشتراكات أو غير المعتمدة عليها) 5 في المائة في آسيا والمحيط الهادئ بالمقارنة مع 3 في المائة في أفريقيا و 5 في المائة في أمريكا اللاتينية و 64 في المائة في أوروبا الغربية ومعدّل عالمي يبلغ 12 في المائة.
- تتاح التغطية القانونية بموجب البرامج الإلزامية المتعلقة بالإصابات المهنية لما نسبته 30 في المائة من إجمالي القوة العاملة في آسيا والمحيط الهادئ بالمقارنة مع 20 في المائة في أفريقيا، وأكثر من 50 في المائة في أمريكا اللاتينية وبين 70 و 80 في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية.
- في المتوسط، تخصص حكومات آسيا والمحيط الهادئ 0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لاستحقاقات الطفل والأسرة وهي نسبة شبيهة بالمستوى الموجود في أفريقيا بالمقارنة مع 2.2 في المائة في أوروبا الغربية ومتوسط عالمي يبلغ 0.4 في المائة.
- تبلغ نسبة الإنفاق على الحماية الاجتماعية العامة غير الصحية للأشخاص في سن العمل في الإقليم 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع 0.5 في المائة في أفريقيا و 5.1 في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي و 5.9 في المائة في أوروبا الغربية بالإضافة إلى المتوسط العالمي الذي يبلغ 2.3 في المائة.
- تصل التغطية الصحية في آسيا والمحيط الهادئ إلى 58 في المائة بالمقارنة مع 24.7 في المائة في أفريقيا وأكثر من 90 في المائة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والمتوسط العالمي الذي يبلغ 52 في المائة.

طبقات وسطى جديدة بالإضافة إلى المستويات المرتفعة والمستمرة للتشغيل في الاقتصاد غير المنظم والآثار المتنوعة والمتعددة للكوارث الطبيعية والتغير المناخي.

بالإضافة إلى عديد الجهود الوطنية المتواصلة لتحسين الوصول إلى الفئات السكانية التي تصعب تغطيتها بالضمان الاجتماعي في الاقتصادات الريفية وغير المنظمة، تركزت الجهود الأخيرة على توسيع نطاق التغطية بشكل خاص وعلى الحصول على الرعاية الصحية والبرامج الداعمة لضمان الدخل. وبهذا الخصوص، وتماشياً مع ما ذكرته الإيسا، فإن مزيداً من الجهود قد ركزت وبذلت لضمان تطوير الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية. ويشمل التغيير أيضاً تحقيق تطور تدريجي وعام لضمان تغطية شاملة للضمان الاجتماعي استناداً إلى استراتيجيات وطنية متعلقة بالحماية الاجتماعية الوطنية تكون أكثر تكاملاً وفعالية.

وفي حين انصب تركيز البلدان على جهود توسيع نطاق التغطية في الصين، فإن غالبية بلدان الإقليم قد أحرزت تقدماً ممتازاً. وتجدر الإشارة إلى أن هناك ملاحظتين تتسمان بأهمية خاصة وتعلقان بالإقليم.

الملاحظة الأولى تتلخص في كون نجاحات التغطية ليست موجودة في نظم استحقاقات الشيخوخة وحسب، بل أيضاً في فروع أخرى من الضمان الاجتماعي. ويسلط التقرير الضوء على التغير التام في التغطية الصحية، إذ حققت عدد من لاقتصادات المتقدمة والناشئة التغطية الشاملة أو باتت قاب قوسين من تحقيقها. وفي حين أن الصين وجمهورية كوريا وسلطنة عُمان وسريلانكا وتايلاند قد حققت أهدافاً طموحة على صعيد التغطية، فإن بلداناً أخرى مثل كولومبيا وأندونيسيا وفيتنام ما زالت في طريقها للقيام بذلك في العقد المقبل. وقدمدت بلداناً أخرى استحقاقات الأمومة (الأردن) والطفولة (منغوليا) في حين يوفر عدد آخر من البلدان (الكويت وجمهورية لاو الشعبية الديمقراطية وميانمار والمملكة العربية السعودية وفيتنام) برامج جديدة متعلقة بالحماية من البطالة، والتي ما تكون عادة مصحوبة بتدابير خاصة بسوق العمل.

أما الملاحظة الثانية، فهي اعتراف ضمني بأن النمو الاقتصادي في الإقليم لم يكن مصحوباً بتحسين جوهري على مستوى تنظيم أسواق العمل. وبالتالي، لا بد أن تعكس جهود التغطية هذا التحسن في طريقة تصميم الاستحقاقات وتمويلها وتقديمها. ويوجد عدد من الأمثلة الإيجابية على حكومات ومؤسسات الضمان الاجتماعي استجابت بطريقة موجهة ومصممة خصيصاً للتصدّي لواقع الاقتصادات الكبرى غير المنظمة والوظائف غير المستقرة (مثلاً: فيتنام)، بما في ذلك احتياجات الاقتصادات المحلية (البحرين والهند وسنغافورة وتايوان وفيتنام) والاقتصادات الريفية (الصين والهند). وتوجد أمثلة أخرى إيجابية أيضاً تتصل بالجهود الرامية إلى تلبية احتياجات الضمان الاجتماعي والتدفقات المتزايدة للعمال المهاجرين المحليين والدوليين. وعلى نفس المنوال، يجري العمل على تكيف تصميم برامج الضمان الاجتماعي للاستجابة إلى التغيرات في الهياكل الأسرية ونظم الدعم التقليدية. ويبرز التقرير عدداً هاماً من الأمثلة المتعلقة بنظم المعاشات الاجتماعية غير المعتمدة على الاشتراكات والتي كان لها أثر إيجابي في تخفيف وطأة الفقر.

تثير زيادة المعاشات الاجتماعية، الممولة بالكامل أو في معظمها من الموازنات العامة، ثلاث مسائل تستدعي المتابعة والمعالجة في ظل تطور البرامج. تتمثل المسألة الأولى في ضمان بقاء توسع مستمر لنطاق التغطية بشكل مستدام من الناحية المالية. أما المسألة الثانية فتتمحور حول دعم تطوير برامج أكثر شمولية ونظم كافية بهدف تشجيع الموظفين وأصحاب العمل على القيام بدور أكبر من خلال زيادة الاشتراكات بهدف تمويل استحقاقات الضمان الاجتماعي وتيسير هذا الدور. ومن المحتمل أيضاً أن يكون هذا الأمر ضرورياً لتجسير الفجوات المهمة التي ما زالت قائمة على صعيد التغطية في الإقليم ومنها على سبيل المثال، استحقاقات العجز والبطالة. أما المسألة الثالثة، فهي الحاجة إلى تقييم أثر رواتب المعاشات الاجتماعية والتأكد من التنسيق الفعال بين جميع البرامج الاجتماعية، والأدوار التي يمكن أن تؤديها الإدارة الرئيسية المسؤولة عن الضمان الاجتماعي على المستوى الوطني.

التمييز في الإدارة

خصّصت استثمارات هامة لتحسين أداء نظم الضمان الاجتماعي بهدف دعم تطوير توسيع نطاق التغطية بشكل كاف ومستدام. كما يؤكّد التقرير أن التمييز في الإدارة والتنظيم يمثل شرطاً مسبقاً لضمان توسيع تغطية فعالة.

اعتمدت البلدان، بشكل ملحوظ، نهجاً ابتكارية وضعت خصيصاً لخدمة هدف معين لتعكس بذلك الحقائق المتصلة بوضع كل بلد وللتأكد بشكل أفضل من أن أهداف السياسات قد حققت النتائج القابلة للقياس قد حسنت. وفي بعض البلدان، توسعت الولاية التقليدية لنظم الضمان الاجتماعي وبخاصة لتحسين استهداف الفئات الهشة وتلبيتها. وبالنسبة للفئات الأخيرة، في ظل احتلال التشغيل المتعلق بالاقتصاد غير المنظم مكانة هامة في الإقليم، يعتبر بناء الثقة في مؤسسات الضمان الاجتماعي وزيادة حجم المعلومات المتوفرة للفئات التي تشملها التغطية، إضافة إلى إمكانية الاشتراك في الضمان الاجتماعي، عناصر حيوية في زيادة نجاح التغطية.

في إطار رفع مستوى الأداء الإداري والذي ينبغي ربطه جميعه بشفافية أكبر في الإدارة والحوكمة، يلفت التقرير الإنتباه إلى التغييرات في تصميم الاستحقاقات والتحسينات في تقديم هذه الاستحقاقات وتعميمها. وكما يذكر التقرير أمثلة على الإصلاح الوطني كما هو الحال في أستراليا ويحدد الأهداف المشتركة بما في ذلك تحسين حفظ القيود والسجلات وتنسيق أكثر فعالية بين المؤسسات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإدارة البيانات وتحسين الحصول على الاستحقاقات ودعم الجهود على مستوى المجتمع لتحسين شراء الخدمة وتقديمها ونشر معلومات معدة خصيصاً لهدف معين والالتزام بتحصيل الاشتراكات ودفع الاستحقاقات إلى المنتفعين بشكل أكثر دقة وأكثر التزاماً بالمواعيد.

على الرغم من أن الكثير قد تحقق حتى الآن، ما زال هناك الكثير مما يجب القيام به. ومن التحديات التي تستدعي المعالجة هو ما تشهده عديد البلدان من حيث الأعداد الكبيرة للسكان غير المسجلين في السجلات الحكومية الرسمية. ومن المحتمل أن يكون السكان غير المسجلين ناشطين في الاقتصادات الريفية وغير المنظمة وغالبا ما يظلون مستثنين من الحصول فعلاً على الاستحقاقات غير المعتمدة على الاشتراكات أو الاستحقاقات العينية. وعلى سبيل المثال، في مختلف أنحاء الإقليم، هناك 135 مليون طفل تحت سن الخامسة لم يتم تسجيلهم. وينبغي الترحيب بالجهود الرامية إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الإدارة ولكن ذلك لا يمنع وجود مخاطر تتمثل في عدم كفاية الجهود التي تبذل لتحسين قنوات الاتصال الأخرى. وعلى الرغم من الزيادة في النسبة المئوية للأسر المعيشية التي تتمتع بالنفذ إلى خدمات الإنترنت في العقد الماضي والتي بلغت أربعة أضعاف، إلا أن ثلثي هذه الأسر تقريبا ما زالت تفتقر إلى هذه الخدمات. وعليه، فإن الاستثمارات الملائمة في الموارد البشرية وخصوصاً تقديم خدمات المكتب الأمامي تبقى مسألة في غاية الأهمية. وهذا ينطبق في أي مكان آخر كما هو ضروري في هذا الإقليم لما له من أهمية في تقديم خدمات الرعاية الصحية اليومية في الإقليم والتي يقدر العجز في وظائفها في الوقت الحالي بأكثر من 7 ملايين وظيفة.

الأثار الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية

من المحركات الرئيسية لجهود توسيع نطاق التغطية في الإقليم اعتراف العموم والسياسيين بالأثار الاجتماعية والاقتصادية لتدخلات الضمان الاجتماعي. وفي هذا الصدد، حددت أربعة عناصر.

أولاً، الضمان الاجتماعي أصبح يفهم بشكل أوسع نطاقاً وأفضل على أنه استثمار وليس كلفة. وينطبق هذا الفهم بوجه خاص على إقليم آسيا والمحيط الهادئ حيث تسير عديد البلدان على درب التحول من النموذج الاقتصادي «الأقل كلفة» إلى النموذج المستند إلى «القيمة

يصل برنامج بنتاويد وهو برنامج تحويل مشروط للنقد إلى الأسر الفقيرة، إذا اقتضت الحاجة، وإلى الأسر التي تأثرت سلبياً بالكوارث الطبيعية مثل تلك المرتبطة بإعصار يولندا. وكان التعاون في استخدام قاعدة بيانات النظام الوطني لاستهداف الأسرة المعيشية للتخفيف من الفقر مفيداً جداً باعتباره جزءاً من استجابة نظام الضمان الاجتماعي إلى الكوارث؛ وهذا يؤكد على مركزية الوصول إلى البيانات الشاملة لدعم الأهداف المتعددة لإدارات الضمان الاجتماعي.

المضافة». ويشكل الاستثمار الاستباقي في رأس المال البشري، بما في ذلك التعليم والتدريب ودعم العودة إلى العمل كما هو الحال في ماليزيا وأندونيسيا، حجر الزاوية الذي يركز عليه هذا النهج.

ثانياً، هناك اعتراف بالأثر القوي لنظم الضمان الاجتماعي بالإضافة إلى النفقات الإسمية التي تحمل أثراً مضاعفاً في الاقتصاد الأوسع نطاقاً. ويخفف الحصول على استحقاقات الضمان الاجتماعي من مخاطر سوق العمل ودورة الحياة بالإضافة إلى إيجاد فرص اقتصادية للمجتمع بأكمله من خلال توفير الدخل التعويضي عند التقاعد وزيادة الدعم المالي عند المرض أو البطالة أو العداوات عند الولادة.

ثالثاً، أثبتت نظم الضمان الاجتماعي أنها أدوات ضرورية ليس فقط عند الاستجابة إلى التغيرات في البيئة الخارجية وإنما أيضاً عند توقع مثل هذه التغيرات والمخاطر التي تصحبها والتخفيف من أثارها السلبية من خلال تدابير وقائية. ويمكن أن تقترن هذه التدخلات بدعم الصحة الإستشفائية وإعادة التأهيل أو برامج التشغيل العام وإعادة التدريب دعماً لحياة نشطة وصحية.

غير أن الدور الوقائي لنظم الضمان الاجتماعي يفرض نفسه أيضاً على أساس أوسع نطاقاً وأطول أجلاً. ويسلط التقرير الضوء على أمثلة تعكس الدور الريادي الذي تؤديه مؤسسات الضمان الاجتماعي من خلال الاستجابات الاستراتيجية للسكان الذين يتقدمون في السن بسرعة وأسواق العمل غير المستقرة والأحداث المرتبطة بالتغير المناخي وزيادة التحضر وتدفقات الهجرة الداخلية والدولية (الصين والفلبين وسريلانكا)، والفقر. ومع وجود نهج أكثر شمولية وفعالية، تملك نظم الضمان الاجتماعي القدرة على حماية الجميع بمن فيهم الفئات الأكثر هشاشة وتعزيز الترابط الاجتماعي ودعم النمو الاقتصادي. وسلط الضوء على أمثلة محددة في الإقليم منها سياسات الشيخوخة النشطة (اليابان) وتمديد الاتفاقات الثنائية (جمهورية كوريا) لحماية حقوق العمال المهاجرين وذويهم المتعلقة بالضمان الاجتماعي.

وأخيراً، تشكل مسألة إمكانات مؤسسات الضمان الاجتماعي على إحداث أثر إيجابي على المجتمع مسألة متصلة وذلك بحكم قدرة هذه المؤسسات على ضمان التغطية الوطنية وتحقيق الاستقرار السياسي والفعالية العملية، فإنها تستطيع وبحكم بنيتها أن تحدث أثراً إيجابياً على المجتمع. وبالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية لهذه المؤسسات فإن الإجراءات التي تتخذها هذه الأخيرة يمكن أن تحدث أثراً هاماً على الاقتصادات الوطنية ويتجلى ذلك خاصة في استثمار أموال الصناديق الاحتياطية وأصول صناديق الادخار والتي تكون في أغلب الأحيان ذات أهمية كبيرة. وبالمقابل هناك تركيز متزايد من مدراء الصناديق على الاستثمار الذي يراعي المسؤولية الاجتماعية من قبل لما له من آثار اجتماعية إيجابية ومباشرة (مثلاً، الاستثمار في مشاريع البنية التحتية).

ما زالت هناك حاجة إلى الاعتراف بالآثار الإيجابية لنظم الضمان الاجتماعي وقياسها بشكل أفضل. وعلى الرغم من أن الأثر القوي لتوجيه التحويلات النقدية إلى الأسر منخفضة الدخل معروف جيداً خاصة إذا تعلق ذلك بتطوير نماذج المساهمة المتعلقة بالنظام بشكل مستدام، فإنه من المهم أيضاً أن تحدد آثار تصميم نظام الضمان الاجتماعي على الأسر متوسطة الدخل والأسر مرتفعة الدخل. وفي ضوء تزايد القيود المالية التي يمكن أن تواجه موازنات الحكومات وبرامج الضمان الاجتماعي، فإن هذه المسألة صارت أكثر أهمية بالنسبة لإدارات الضمان الاجتماعي.

النجاح المستقبلي يتطلب التميز

على الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخراً، سوف يكون العقد القادم من الزمن حاسماً لإدارات الضمان الاجتماعي في الإقليم. ففي العديد من البلدان، توجد مواءمة محدّدة بين «نمو ديمغرافي ملائم» (ولكن في بعض البلدان، صارت هذه المواءمة صعبة)، ونمو اقتصادي إيجابي وإرادة سياسية قوية إلا أن السياق الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يمكن أن يكون مليئاً بالتحديات في المستقبل. ويتوقع أن تؤدي نظم الضمان الاجتماعي في المستقبل دوراً أكبر في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية والدفع بها قُدماً وهذا يتطلب مزيداً من التنسيق مع أصحاب المصالح الآخرين وتصميماً موجهاً للاستحقاقات، والتميز في ما تقوم به هذه النظم وطريقة عملها. إن الاستجابة إلى التحديات الجديدة مثل الأحداث المناخية المطلقة لا تزال حديثة العهد في آسيا والمحيط الهادئ (مثلاً: الفلبين) ولكنها ستبقى موجودة في إطار نمو مؤسسات الضمان الاجتماعي وتطورها في إقليم يشهد تغيراً سريعاً.

من أهم الرسائل التي يتضمنها التقرير هي مراعاة مؤسسات الضمان الاجتماعي باستمرار لتطور السياسات والاتجاهات الكبرى الخارجية (مثلاً أسواق العمل والتركيب الديموغرافية والبيئة الطبيعية) بهدف ضمان بقاء إجراءاتها ملائمة وتحقيق أهداف السياسات. وفي المقام الأول، تتعلق هذه المسألة بالإرادة السياسية. وتشير القيود الاجتماعية والاقتصادية العديدة أن النهج التقليدية المعتمدة في توسيع التغطية ما زالت تواجه محددات فعلية. وتشمل هذه القيود الاقتصادات غير المنظمة والاقتصادات الريفية وتفاقم مظاهر عدم المساواة (بخاصة في أسواق العمل) وتحولات ديموغرافية وكثافة سكانية في مساحات معينة ومستويات متنامية من الهجرة ومختلف التحديات اللوجستية لتقديم الخدمات في المناطق الحضرية وفي محيط المدن والمناطق الريفية. ويضاف إلى هذه القيود الاتجاهات الكبرى المتمثلة في التطوير الحضري المتزايد وآثار التغير المناخي وتغير الهياكل الاجتماعية التي أصبحت تعاني من ضعف واضح في الآليات التقليدية للدعم.

سوف يتطلب النجاح المستقبلي التميز في جميع النواحي المتصلة بأنشطة نظم الضمان الاجتماعي على غرار جهود توسيع نطاق التغطية الفعلية والإقرار بأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية الإيجابية لنظم الضمان الاجتماعي يمكن أن تتحقق بأفضل شكل ممكن من خلال استخدام التدخلات الوقائية والاستباقية بشكل منسق وفي الوقت المناسب وربطها بالاستحقاقات المصممة خصيصاً وآليات التمويل واسعة النطاق والنهج الابتكارية لتغطية مختلف فئات السكان. ومن هذا المنطلق، يتوقع تحسين فعالية وكفاءة إدارة الموارد وتطوير الإمكانيات العامة لنظم الضمان الاجتماعي بفضل الأدوات العملية التي تتوفر حالياً من خلال مركز الإيسا للتميز مثل المبادئ التوجيهية للإيسا بشأن الحوكمة الرشيدة بالإضافة إلى تطوير المبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بالمجالات الأساسية الأخرى ضمن نظام الضمان الاجتماعي.

المصادر

ISSA. 2015. *Asia and the Pacific: Strategic approaches to improve social security*. Geneva, International Social Security Association.

للمزيد من المعلومات: www.issa.int/asia-pacific/introduction

4 route des Morillons
Case postale 1
CH-1211 Geneva 22

T: +41 22 799 66 17
F: +41 22 799 85 09
E: issacomm@ilo.org | www.issa.int

الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (الإيسا) هي المنظمة الدولية الرائدة في العالم، إذ أنها تجمع المؤسسات والوزارات الحكومية والوكالات الناشطة في مجال الضمان الاجتماعي. وتعزز الإيسا التميز في إدارة الضمان الاجتماعي من خلال المبادئ التوجيهية المهنية ومعارف الخبراء والخدمات وسائر أشكال الدعم لتمكين أعضائها من تطوير أنظمة وسياسات ديناميكية للضمان الاجتماعي في جميع أنحاء العالم. وقد تأسست الإيسا عام 1927 تحت رعاية منظمة العمل الدولية، وتضم أكثر من 340 مؤسسة في أكثر من 160 بلداً.